الفصل الرابع

الولايات المتحدة-إسرائيل-فلسطين

فى ٢٠٠١م، لاحظ عالم الاجتماع بالجامعة العبرية «باروخ كيميرلينج» التالى: «ما كنا نخافه تحقق». اليهود والفلسطينيون واقعون الآن «تحت حالة من الارتداد إلى القبلية الخرافية... الحرب تبدو وكأنها مصير محتوم»، تبدو كأنها حرب «شريرة استعمارية»[١]. بعد اقتحام إسرائيل لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى ربيع ٢٠٠٢م، كتب «زائيف شتيرن هيل» - زميل «كيميرلينج» - «أنه فى داخل إسرائيل المحتلة... تبدو الحياة الإنسانية رخيصة». فالقيادة «لم تعد تتحرج من التحدث عن الحرب، بينما هى فى حقيقة الأمر متورطة فى أعمال الشرطة الاحتلالية، مما يعيد إلى ذاكرتنا اقتحام الشرطة البيضاء للمناطق السوداء الفقيرة فى جنوب أفريقيا، فى أثناء فترة التفرقة العنصرية»[٢]. ويؤكد المثلان على أمر واضح: لا يوجد هناك توافق بين «الجماعات الإثنية الوطنية»، التى ارتدت تجاه القبلية. إن الصراع متمركز فى أراض، ظلت قابعة تحت احتلال عسكرى غاشم، طيلة ٣٥ سنة.. تعامل فيها المحتل - صاحب القوة العسكرية الكبرى - بتأييد هائل من قبل القوة الكبرى، سواء كان هذا التأييد عسكريًا، أو اقتصاديًا، أو ديبلوماسيًا. أما المقيمون فى تلك الأراضى، فهم يقفون وحدهم بدون سلاح، الكثير منهم يعيشون بالكاد فى مخيمات مذرية وبائسة، وهم يعانون حاليًا أشد أنواع الإرهاب الدامى الشرس، التى تحمله تلك الحروب «الشريرة الاستعمارية»، الأمر الذى يدفعهم الآن إلى القيام بعمليات وحشية فى حق أنفسهم، كنوع من الانتقام.

وبالرغم من أن «عملية» أوسلو «السلمية» قد غيرت الشكل الخارجى

للاحتلال، إلا أنها لم تغير المفهوم الأساسى. فقبيل انتقال الحكومة إلى «إيهود باراك»، كتب المؤرخ «شلومو بن عامى» قائلاً : إن «اتفاقيات أوسلو قد أسست على قاعدة الاستعمار الجديد، حيث يصير طرف معتمداً على الطرف الآخر مدى الحياة»[٣]. وبعدها، صار «بن عامى» مهندساً للمقترحات الأمريكية-الإسرائيلية فى كامب ديڤيد، فى صيف ٢٠٠٠م، والتى بقت ملتزمة بشرط الاعتماد على الآخر. وقد تم الثناء على هذه المقترحات، وبشدة، فيما كتبه المعلقون الأمريكيون. كما تم إلقاء اللوم والتقريع على الفلسطينيين، وعلى قائدهم الشرير، لكونهم أفشلوا المحادثات، مما أدى إلى العنف المتتالى. ويعلق «كيمير لينج» قائلاً : إن هذا «غش وتدليس»، مضيفًا صوته إلى بقية المعلقين المحترمين الجادين[٤].

قدم مقترح كلينتون-باراك بعض الخطوات التى تساهم فى تفعيل الاستيطان ذى الشكل «البانتوستانى». فقبيل قمة كامب ديڤيد، كان فلسطينيو الضفة الغربية محصورين أو محبوسين فى أكثر من ٢٠٠ منطقة متبعثرة، فجاء هذا المقترح ليحقق تحولاً إيجابيًا، الذى تمثل فى : تعزيز ثلاثة كانتونات، تحت الهيمنة الإسرائيلية، منفصلة عن بعضها البعض، وكذلك منفصلة عن المقاطعة الرابعة (شرق القدس)، التى تعتبر مركزاً للحياة والاتصالات الفلسطينية فى المنطقة. أما فى غزة، الكانتون الخامس، فقد ترك الأمر بدون توضيح، اللهم إلا أن يبقى سكانها محصورين ومسجونين، كما كانوا من قبل. ومن المعروف، ومن المدرك جيداً، ألا تجد الخرائط أو التفاصيل - التابعة للمقترح - لها مكانًا فى وسط الاتجاه الأمريكى السائد.

لا يشك أحد فى أن الدور الأمريكى سيظل وسيبقى حاسمًا وفاصلاً. ومن ثم، فإنه من المهم جداً أن نفهم ماهية هذا الدور، طيلة السنوات السابقة، وكيفية إدراكه فى الداخل. ففى جريدة «النيويورك تايمز»، أثنى المحررون على خطاب الرئيس، وكذلك على «ثاقب رؤيته الجديدة»، والتى كانت إحدى عناصرها «إنهاء الإرهاب الفلسطينى»، فى أسرع وقت ممكن. وبعدها، برزت كلمات مثل «التجميد، الانسحاب إلى الوراء، المستوطنات اليهودية، التفاوض بشأن الحدود الجديدة»،

وهى كلمات كان الهدف منها إنهاء الاحتلال، وإتاحة الفرصة لإقامة دولة فلسطينية. فإذا انتهى الإرهاب الفلسطينى، فسيتشجع الإسرائيليون «لأخذ العرض التاريخى الذى عرضته جامعة الدول العربية، والذى يتلخص فى سلام واعتراف كاملين مقابل انسحاب إسرائيلى، أكثر جدية». ولكن، على القيادة الفلسطينية أن تظهر أولاً أنها «شريك ديبلوماسى شرعى»[٥].

وهذه الصورة تم نسخها واقعيًا من الثمانينيات، حينما حاولت كلٌّ من الولايات المتحدة وإسرائيل - وبإصرار شديد - التملص من عروض منظمة التحرير الفلسطينية، المتعلقة بالتفاوض والتسوية السياسية، حيث أكدت الدولتان أنه «لا وجود لدولة فلسطينية إضافية» (على اعتبار أن الأردن دولة فلسطينية)، وأنه «لا تغيير فى وضع غزة وأريحا، إلا فيما يتفق مع الخطوط الأساسية للحكومة (الإسرائيلية)[٦]. كل هذه الأمور لم يتم نشرها فى الصحف الأمريكية التابعة للاتجاه السائد، كما كان الحال دائمًا من قبل، إلا أن هذا لم يمنع المعلقين الأمريكيين من لمز ونقد الفلسطينيين، باعتبارهم مؤدلجين فكريًا تجاه الإرهاب، وباعتبارهم أيضًا محبطين للمحاولات الإنسانية الأمريكية.

إن الحائل الأساسى «للرؤية الثاقبة الجديدة» يكمن - وسيظل كامنًا - فى الاتجاه الرفضى الأحادى الأمريكى. فلم يوجد، حقيقة، شىء جديد فى «العرض التاريخى» الذى قُدم فى مارس ٢٠٠٢م. ذلك العرض الذى أعاد وكرر نفس المعانى الأساسية التى أطلقها قرار مجلس الأمن فى يناير ١٩٧٦م، والذى وقفت وراءه جميع دول العالم، بما فيها الدول العربية، والمعسكر السوفييتى، وأوروبا- باختصار كل من كان يهمه الأمر. إلا أنه طبعًا قوبل بالرفض من جانب إسرائيل، وبالنقض من جانب الولايات المتحدة، التى استخدمت حقها فى الڤيتو. . ومن ثم، تم نقضه تاريخيًا. وقد طالب القرار بتسوية سياسية على الحدود المعترف بها دوليًا «بترتيبات مناسبة. . . من أجل ضمان. . . السيادة، وحدة أراضى، والاستقلال السياسى لجميع الدول فى المنطقة، وحقهم فى العيش فى سلام، فى نطاق حدود

آمنة ومعترف بها»-وهو ببساطة تعديل لقرار الأمم المتحدة ٢٤٢ (كما تفسره الولايات المتحدة رسميًا)، مع إدراجه للدولة الفلسطينية. وقد قدمت الدول العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأوروبا مبادرات مشابهة، والتى تم رفضها وصدها من قبل الولايات المتحدة، والتى أيضًا تم حذف أغلبها من المناقشات العامة.

ولا نتعجب، عندما نجد أن المبدأ الأول والأخير للاحتلال تمثل فى الامتهان المتواصل والمذرى للكرامة الإنسانية، إلى جانب عمليات التعذيب، و الإرهاب، وتدمير الممتلكات، والتشريد، والاقتلاع، والاستيطان، والاستيلاء على الثروات الأساسية، مثل المياه. وطبعًا، تطلب هذا مددًا أمريكيًا جازفًا، ممتدًا طوال سنوات كلينتون-باراك. وكما أقرت الصحف الإسرائيلية، «فإن حكومة باراك تعطى لشارون قدرًا مذهلاً من الصلاحيات»، «حيث شهدنا بناء أكبر عدد من المنازل فى الأراضى منذ تولى شارون وزارة الإنشاء والاستيطان فى ١٩٩٢م، قبيل أوسلو». وتم تمويل هذه المستوطنات من قبل دافع الضرائب الأمريكى، الذى وقع تحت تأثير حكايات الغش والتدليس - حكايات «الرؤى» و«العظمة» - التى كانت تقصها عليه القيادة الأمريكية، والتى تضمنتها أيضًا حكايات الإرهابيين، مثل عرفات، الذين خانوا «ثقتنا»... وربما أيضًا حكايات بعض المتطرفين الإسرائيليين الذين يبالغون فى جرائمهم.

أما عن كيفية عودة عرفات إلى استعادة «ثقتنا»، فيتم توضيحها ببلاغة من قبل «إدوارد ووكر»، الموظف بوزارة الخارجية الأمريكية، والمسئول عن المنطقة تحت إدارة كلينتون. إن عرفات المنشق، عليه أن يعلن بمنتهى الوضوح والصراحة «أننا نضع مستقبلنا ومصائرنا فى أيدى الولايات المتحدة»، التى قادت حملتها لتقويض الحقوق الفلسطينية طيلة ثلاثين عامًا (٧).

وثمة تعليقات جادة، بل أكثر جدية، اعترفت بأن «العرض التاريخى» «مشروع فهد السعودى» لعام ١٩٨١م، هو المشروع الذى قَوَّض - كما كان يُزعم دائمًا - الرفض العربى لقبول الوجود الإسرائيلى. إلا أن «مشروع فهد» قد تم

تقويضه من قبل رد فعل إسرائيل، والذى أنكرته صحف التيار العام، واصفة إياه بالرد «الهيستيرى». فقد حذر «شيمون بيريز» من هذا المشروع، باعتباره «تهديداً لصميم الوجود الإسرائيلى». «ثم قام الرئيس الإسرائيلى «حاييم هيرتسوج» بإدانة منظمة التحرير الفلسطينية، معتبراً إياها «المؤلف الحقيقى لمشروع فهد»، بل إن «هيرتسوج» اعتبر هذا المشروع أكثر خطورة من قرار مجلس الأمن فى يناير ١٩٧٦م، والذى اعتبره أيضًا «هيرتسوج» - وهو الذى كان يشغل ساعتها منصب سفير إسرائيل بالأمم المتحدة - «معداً» من قبل منظمة التحرير الفلسطينية[٨]. وبالرغم من وقوف الأخيرة وراء المشروعين، إلا أن كل هذه الاعتبارات ليس لها أى دليل من الصحة، ولكنها تعكس فى نفس الوقت مدى الرعب الذى استولى على قلوب وعقول الحمائم الإسرائيلية، حيال التسوية السياسية، بالرغم من وجود ذلك التأييد الأمريكى القاطع لها. إن المشكلة الأساسية، إذن، تعود إلى واشنطن، التى طالما أيدت الرفض الإسرائيلى للتسوية السياسية، بالرغم من أن التسوية السياسية كانت تحظى بإجماع دولى واسع، وبالرغم من إعادتها مراراً وتكراراً فى «العرض التاريخى لجامعة الدول العربية».

وقد تقوم الولايات المتحدة حاليًا بإجراء بعض التعديلات على سلوكها «الرفضى» للحقوق الفلسطينية، إلا أنها، فى النهاية، ليست إلا تعديلات تكتيكية وبسيطة جداً. ففى الوقت الذى تم التخطيط فيه لضرب العراق، سمحت الولايات المتحدة بقرار من قبل الأمم المتحدة، يدعو إلى الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى التى احتلت حديثًا «بدون تأخير» -بمعنى آخر «فى أسرع وقت ممكن»، كما أوضح وزير الخارجية «كولين باول». فالإرهاب الفلسطينى لا بد أن ينتهى «فى أقصى سرعة»، أما الإرهاب الإسرائيلى، وهو الأشد ضراوة، وهو المستمر منذ ٣٥ عامًا، فلا بأس من أن يأخذ وقته. وفى لحظتها، صعدت إسرائيل ضرباتها للفلسطينيين، الأمر الذى جعل «باول» يقول التالى: «أنا سعيد لسماعى ما يقوله رئيس الوزراء عن تعجيله فى عملياته»[٩]. وقد توجد شكوك كثيرة حول تأخير قدوم «باول» إلى إسرائيل، وأن هذا التأخير لم يكن إلا «لتعجيل» العمليات الشارونية ضد الإرهاب الفلسطينى.

وكذلك سمحت الولايات المتحدة بقرار للأمم المتحدة الذى ينادى بإيجاد «رؤية»

لدولة فلسطينية[١٠]. إلا أن حتى هذه الإماءة، التى لاقت الكثير من التهليل، لا تنهض ولا ترقى للمستوى الذى وصلت إليه دولة جنوب أفريقيا منذ أربعين عامًا، حينما قام النظام العنصرى بتنفيذ «رؤيته» للدول التى يديرها السود.

وفى نفس الوقت، تواصل الولايات المتحدة «تعزيزها للإرهاب» - وهو ما اقتبسناه من كلمات الرئيس چورچ دبليو بوش - من خلال إمداد إسرائيل بوسائل الإرهاب والتدمير، والتى تتضمن شحنة جديدة من أحدث طائرات الهليكوپتر فى الترسانة الأمريكية[١١].

وفى ديسمبر ٢٠٠١م، تم توضيح هذا الالتزام الأمريكى نحو «تعزيز الإرهاب»، حينما استعملت الإدارة الأمريكية حقها فى الڤيتو، رافضة قرار الأمم المتحدة الذى طالب بتنفيذ خطة ميتشيل، والذى طالب بإرسال مراقبين دوليين للنظر فى تخفيض حدة العنف، وهو الأمر الذى أيد بشدة عالميًا، ولكنه رُفض بشدة إسرائيليًا، وعوق بشدة أمريكيًا[١٢]. لقد استُخدم الڤيتو الأمريكى فى أثناء فترة «هادئة» - فترة امتدت إلى ثلاثة أسابيع، لم يتخللها سوى مقتل جندى إسرائيلى واحد، مع مقتل ٢١ فلسطينيًا منهم سبعة أطفال، فى ظل ١٦ عملية اقتحامية إسرائيلية فى داخل أراض تحت الحكم الفلسطينى[١٣]. وقبل عشرة أيام من الڤيتو، قاطعت الولايات المتحدة - ومن ثم أحبطت - مؤتمرًا دوليًا فى چنيف؛ لأنه استدل فى النهاية بأن «ميثاق چنيف الرابع» ينطبق على الأراضى المحتلة، ومن ثم، فكل ما تفعله الولايات المتحدة وإسرائيل يعد «نقضًا مستفحلاً للميثاق» - يعد «جريمة حرب» بأبسط المعانى. لقد شدد المؤتمر خاصة على مسألة المستوطنات الإسرائيلية الممولة من قبل الولايات المتحدة، فأعلن عن عدم شرعيتها، كما أنكر وأدان استخدام «القتل المقصود، التعذيب، الترحيل غير القانونى، الحرمان المقصود من حقوق المحاكمة العادلة والمنتظمة، والتدمير الموسع والاستيلاء بالقوة على الممتلكات... وغيرها من الأمور التى تتم بطرق غير شرعية»[١٤]. إن الولايات المتحدة مطالبة، من خلال اتفاقية جليلة ومقدسة، بمحاسبة أولئك المسئولين عن تلك الجرائم، بما فيهم القيادة الأمريكية نفسها... إلا أن كل هذا يمر فى صمت وسكون.

وطبعًا لم تسحب الولايات المتحدة، رسميًا ، اعترافها بتطبيق مواثيق چنيف على الأراضى المحتلة، وكذلك لم تسحب رسميًا اعترافها بشجب وتقريع الانتهاكات الإسرائيلية، ووصفها «بالقوة المحتلة». وفى أكتوبر ٢٠٠٠م، أعاد مجلس الأمن تأكيده بخصوص الإجماع على هذا الأمر، «داعيًا إسرائيل، القوة المحتلة، إلى الالتزام بمسئولياتها القانونية التابعة لميثاق چنيف الرابع»[١٥]. كانت نتيجة التصويت ٠-١٤ . امتنع كلينتون عن التصويت، ربما لعدم رغبته فى نقض أو منع أحد أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولى الإنسانى، خاصة فى ضوء الظروف التى تم فيها سن هذا القانون: وهى تجريم وحشية النازيين رسميًا . كل هذا تم إيداعه ثانية فى خزينة الذكريات، مما يمثل إسهامًا آخر «لتعزيز الإرهاب».

وحتى يتسنى لتلك الأمور، بالدخول فى حيز المناقشات، لفهم معناها ومغزاها، سيظل استدعاء «الولايات المتحدة للتدخل فى عملية السلام» عديم المعنى، كما ستبقى التأملات والتوقعات بشأن المستقبل كالحة وباهتة.

* * *